



مَصْرُفُ الْبَلَانْ
BANQUE DU LIBAN

تعيم و سيطر رقم ٥٥٦

للصارف وللمؤسسات المالية

نودعكم ببطأ نسخة عن القرار الوسيط رقم ١٣٥٥٦ تاریخ ٢٠٢٠/٤/٢٢ المتعلق بتعديل القرار الأساسي رقم ٦١١٦ تاریخ ١٩٩٦/٣/٧ (التسهيلات الممكن أن يمنحها مصرف لبنان للصارف وللمؤسسات المالية) المرفق بالتعيم الأساسي رقم ٢٣.

بيروت، في ٢٢ نيسان ٢٠٢٠

حاکم مصرف لبنان

رياض توفيق سلامه



مَصْرُفُ لِبَنَانٍ
BANQUE DU LIBAN

قرار وسيط رقم ١٣٢٢٢

تعديل القرار الأساسي رقم ٦١١٦ تاريخ ١٩٩٦/٣/٧

إن حاكم مصرف لبنان،
بناءً على قانون النقد والتسليف سيم المواد رقم ٧٠، ٧٩ و ١٧٤ منه،
وبناءً على القرار الأساسي رقم ٦١١٦ تاريخ ١٩٩٦/٣/٧ وتعديلاته المتعلقة بالتسهيلات الممكن أن يمنحها
مصرف لبنان للمصارف والمؤسسات المالية،
وتوضيحاً للاطار العام الذي نصت عليه "المادة الرابعة عشرة مكرر" من القرار الأساسي رقم ٦١١٦
تاريخ ١٩٩٦/٣/٧ المنوه عنه اعلاه ،
وتسهيلاً لمعالجة الحالات الخاصة التي عُرضت على المصارف والمؤسسات المالية،
وتوحيداً للمعايير التي على المعنيين اعتمادها لتفادي أي استنسابية،
وتداركاً لاحتمال استمرار فترة الوضع الاستثنائي الذي تمر به البلاد مما يوجب تغطية استحقاقات شهر
حزيران ٢٠٢٠ أيضاً واحضاعها لأحكام "المادة الرابعة عشرة مكرر" المنوه عنها،
وبناءً على الصلاحيات التي تعود للحاكم بغية تأمين عمل مصرف لبنان استناداً إلى مبدأ استمرارية المرفق العام،

يقرر ما يلي

المادة الاولى: يضاف الى "المادة الرابعة عشرة مكرر" من القرار الأساسي رقم ٦١١٦ تاريخ ١٩٩٦/٣/٧ شروط تفصيلية واوضاحات اضافية بحيث يصبح نصها كما يلي:

«المادة الرابعة عشرة مكرر: اولاً: على المصارف والمؤسسات المالية العاملة في لبنان ان تمنح، على مسؤوليتها،
قرضاً استثنائية بالليرة اللبنانية أو بالدولار الاميركي لعملائها الذين يستفيدون
من قروض بأنواعها كافة منحونة سابقاً من المصرف المعني او المؤسسة المالية
المعنية، بما فيها التي تستفيد من دعم الدولة لفوائد المدينة او من تخفيض
الاحتياطي الالزامي مقابلها أو من احكام "المادة التاسعة مكرر"
و"المادة العاشرة" و"المادة الحادية عشرة" و"المادة الحادية عشرة مكرر"
من هذا القرار، والذين لا يستطيعون تسديد مستحقاتهم لأربعة أشهر
(آذار ونisan وايار وحزيران ٢٠٢٠) بسبب الظروف الراهنة وذلك شرط:
١- ان تكون القروض الاستثنائية منحونة للغایات التالية:

أ- تسديد اقساط القروض المنحونة سابقاً والتي تستحق عن الاشهر المشار
إليها اعلاه.

ب- دفع رواتب الموظفين والعاملين لدى العملاء المعنيين أو تغطية حاجات
انتاجية او تشغيلية خلال الفترة المشار إليها اعلاه وذلك في حال
كان العميل مؤسسة او شركة.

.../...

٨

٧

٢- ان تتأكد المصارف والمؤسسات المالية على مسؤوليتها من حاجة العميل المعنى لتغطية هذه المستحقات.

٣- ان تمنح هذه القروض بعض النظر عن السقوف المحددة لكل عميل.

٤- ان لا يحتسب على هذه القروض اي اية عمولة او فائدة (اي بفائدة صفر بالمئة .((%)) .

٥- ان يتم تسديد هذه القروض خلال مدة خمس سنوات بدفعات تستحق في نهاية كل شهر أو كل فصل وفقاً لما هو محدد في العقد الموقع بين المصرف المعنى أو المؤسسة المالية المعنية والعميل وذلك اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/٦/٣٠ أو في آخر الشهر الذي يلي الشهر الذي تم فيه منح القرض الاستثنائي، أيهما أبعد.

يتم تسديد القرض الاستثنائي المنوх للعميل بعملة هذا القرض، ويمكن للعميل الاتفاق مع المصرف أو المؤسسة المالية على:

أ- تسديد القرض الاستثنائي خلال فترة تقل عن الخمس سنوات المحددة اعلاه؛

ب- إجراء تسديد مبكر (Prepayment) للقرض الاستثنائي دون اية رسوم او عمولات.

٦- ان تقوم المصارف أو المؤسسات المالية المعنية بتسديد الرواتب، موضوع الفقرة (ب) من البند (١) من المقطع "أولاً" هذا، مباشرة للموظفين وللعاملين لدى العمالء المعندين وفقاً لجدول الرواتب التي يتم تزويدها بها من قبل هؤلاء العمالء.

يمكن للمصرف أو المؤسسة المالية دفع هذه الرواتب نقداً للموظف او بواسطة تحويل مصرفية الى حسابه في مصارف اخرى عاملة في لبنان او من خلال حساب توطين يفتح له لدى المصرف المعنى لهذه الغاية او بواسطة بطاقة مصرافية (Debit Cards) وذلك دون فرض اي عمولة او كلفة أخرى على الموظف.

٧- أن تكون الاوضاع المالية للعميل قد تأثرت سلباً نتيجة الظروف الاقتصادية الاستثنائية الحالية وأدت الى عدم قدرته على تسديد مستحقاته لتسديد اقساط القروض و/أو لدفع رواتب الموظفين او العاملين لديه و/أو لتغطية حاجات تشغيلية (كبدلات الایجار وفوائير الكهرباء والمياه والهاتف ...) والمواد الاولية عن الأشهر المذكورة.

٨- ان لا توجد مصادر تسديد أخرى كافية يمكن للعميل استعمالها وفقاً لتقدير المصرف أو المؤسسة المالية (وجود حسابات دائنة كافية للعميل مودعة لدى المصرف المعنى او وجود ضمانات نقدية (Cash Collateral) تسمح الشرط التي ترعاها بتسديد اقساط القروض منها، او وجود احتمال شبه مؤكد بتحصيل الاقساط من الطلاب اذا كان العميل مؤسسة تعليمية ...).

٩- ان لا تستفيد المؤسسات أو الشركات التي قامت بتسكير ابوابها كلياً من هذه القروض الا فقط لدفع رواتب موظفيها والعاملين لديها واقتراض القروض وال حاجات التشغيلية المشار إليها في البند (٧) اعلاه، باستثناء المواد الاولية.

١٠- ان لا يكون العميل من الذين ينتمون إلى قطاعات لم يشملها وجوب الاقفال (على سبيل المثال لا الحصر الصيدليات، الأفران، محلات بيع المواد الغذائية ...). الا انه، في بعض الحالات الاستثنائية، وفي حال تبين للمصرف أو المؤسسة المالية، على مسؤوليتها، ان الظروف الاقتصادية الحالية حالت دون امكانية احد هؤلاء العملاء من تسديد مستحقاته عن الأشهر المذكورة، يمكن للمصرف او للمؤسسة المالية الموافقة على استفادته من القروض الاستثنائية موضوع هذه المادة.

١١- ان لا يكون العميل موظفاً في مؤسسة او شركة حصلت على قرض استثنائي عملاً بأحكام هذه المادة بغية تسديد رواتب الموظفين والعاملين لديها.

١٢- ان يكون العميل مصنفاً بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٢٩ ضمن إحدى فئات التصنيف الرقابية (Supervisory Classification) التالية:

- عادي .
- للمتابعة .
- للمتابعة والتسوية .

١٣- ان تمنح القروض الاستثنائية وفقاً للحدود القصوى المبينة في الجدول (FEL02) على انه يمكن للعميل الاستفادة من قرض استثنائي أو اكثر لعدة أهداف ضمن الحدود القصوى المشار إليها في الجدول المذكور.

١٤- ان لا يتجاوز مجموع القروض الاستثنائية الممنوحة للعميل من جميع المصادر والمؤسسات المالية الحدود القصوى المبينة في الجدول (FEL02)، على أن يقوم العميل بتزويد هذه الأخيرة بكيفية توزيع حاجاته التمويلية على كل مصرف و/او مؤسسة مالية يتعامل معها كمدin.

ثانياً: يمكن للعميل، بالرغم من عدم استفادته من قروض او تسهيلات ممنوحة من المصرف او المؤسسة المالية سابقاً، الاستفادة من القروض الاستثنائية المشار إليها في المقطع "اولاً" من هذه المادة في حال تبين لهذه المصادر والمؤسسات المالية، على كامل مسؤوليتها، ان أوضاع العميل المالية قد تأثرت سلباً نتيجة الظروف الاقتصادية الاستثنائية الحالية وذلك وفقاً للشروط نفسها المحددة في هذه المادة.

ثالثاً: يقوم مصرف لبنان بمنح المصادر والمؤسسات المالية المعنية تسليفات بالدولار الأميركي بفائدة (%) صفر بالمئة لمدة خمس سنوات بقيمة القروض الاستثنائية الممنوحة بالليرة اللبنانية أو بالدولار الأميركي وفقاً لأحكام هذه المادة فور تقديم الطلبات المستكملة الشروط.

رابعاً: بغية الاستفادة من احكام هذه المادة على المصارف والمؤسسات المالية المعنية ان تقدم، اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/٣/٢٦ وخلال مهلة اقصاها ٢٠٢٠/٦/٣٠ الى مديرية العمليات المالية لدى مصرف لبنان طلبات موافقة اجمالية للقروض التي تمنحها عملاً باحكام هذه المادة تحدد فيها المبالغ الاجمالية المنوی منحها مرفقاً بها جدول باسماء العملاء المستفيدين وقيمة القروض الممنوحة لكل منهم وفقاً للنموذج (FEL01) المرفق.

يمكن للمصارف والمؤسسات المالية دفع هذه القروض الاستثنائية لعملائها قبل اخذ موافقة مصرف لبنان المشار اليها في هذا المقطع.

خامساً: على المصارف والمؤسسات المالية المعنية ان تحفظ بالمستندات كافة المتعلقة بالقروض التي تمنحها عملاً بأحكام هذه المادة بحيث يمكن للجنة الرقابة على المصارف الاطلاع عليها في اي وقت كان على ان تشمل هذه المستندات عقود القروض الموقعة مع العملاء وجداول التسديد.

سادساً: على المصارف والمؤسسات المالية:

- أ - عدم تسجيل فوائد جزائية او غرامات على السندات المستحقة وغير المسددة خلال الاشهر المحددة في المقطع "اولاً" من هذه المادة.
- ب- عدم اعتبار القروض الاستثنائية الممنوحة إلى العملاء وفقاً لهذه المادة بمثابة إعادة هيكلة للدين تستدعي تغيير التصنيف الحالي للعميل.

سابعاً: بغية احتساب قيمة التسليفات التي يمنحها مصرف لبنان يتم اعتماد سعر وسطي لعملة القرض الممنوح للعميل بالليرة اللبنانية كما هو بتاريخ موافقة مصرف لبنان على طلب المصرف المعنى او المؤسسة المالية المعنية.

ثامناً: يتم تسديد التسليفات التي يمنحها مصرف لبنان للمصارف والمؤسسات المالية خلال مدة استحقاق القروض التي تمنحها هذه الاخره وفقاً لاحكام هذه المادة وذلك بدفعات شهرية تستحق اول دفعه منها في آخر الشهر الذي يلي الشهر الذي صدرت موافقة مصرف لبنان فيه او بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٣٠ ، ايهما ابعد.

تاسعاً: ١- تعتبر مراكز القطع الناجمة عن منح قروض استثنائية بالليرة اللبنانية بموجب هذه المادة مقابل التمويل الذي تحصل عليه المصارف والمؤسسات المالية من مصرف لبنان بالدولار الاميركي كمركز قطع خاص ينزل عند احتساب الحدود القصوى لمراكز القطع العملاتية الصافي والإجمالي.

٢- لا تدخل القروض الاستثنائية الممنوحة من قبل المصارف والمؤسسات المالية بالليرة اللبنانية وفقاً لهذه المادة في احتساب نسبة ٢٥٪ المحددة في المادة الاولى مكرر من القرار الاساسي رقم ٧٧٧٦ تاريخ ٢٠٠١/٢/٢١.

عاشرًا: يتحمل كل مصرف أو مؤسسة مالية مسؤولية صحة وحسن تنفيذ هذه المادة ويتعرض المصرف المعنى او المؤسسة المالية المعنية الى تسديد قيمة التسليفات الممنوحة من مصرف لبنان مقابل كل قرض منحو بطريقة مخالفة لاحكام هذه المادة والى دفع تعويض بمثابة بند جزائي مقداره ١٥٪ من قيمة القرض والى ايداع احتياطي ادنى خاص لدى مصرف لبنان لا ينتج فائدة بقيمة ضعفي التسليفات المذكورة مقابل هذا القرض لفترة توازي المدة التي تم الاستفادة فيها من تسليفات مصرف لبنان كل ذلك دون المس بالعقوبات الادارية المنصوص عليها في المادة ٢٠٨ من قانون النقد والتسليف.

حادي عشر: على كل من دائرة الامثال ووحدة التدقيق الداخلي لدى المصرف او المؤسسة المالية تقييم مدى تقييد هذه الاخيره بمتطلبات هذه المادة واعداد تقارير دورية (شهرية على الأقل وكلما دعت الحاجة) بهذا الخصوص ترفعها إلى الإدارة العليا التنفيذية على ان تكون هذه التقارير متوفرة لمراقبى لجنة الرقابة على المصارف عند أول طلب لهم.

ثاني عشر: على المصارف والمؤسسات المالية التصرير الى لجنة الرقابة على المصارف شهرياً عن القروض الاستثنائية الممنوحة استناداً لهذه المادة وفقاً لنماذج تعداها لهذه الغاية.

ثالث عشر: تقوم لجنة الرقابة على المصارف بالتأكد من حسن تنفيذ احكام هذه المادة، سيمما التحقق من المستندات المتعلقة بهذه القروض.»

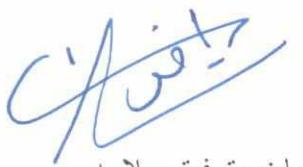
المادة الثانية: يلغى "جدول القروض الاستثنائية" المرفق بالقرار الاساسي رقم ٦١١٦ تاريخ ١٩٩٦/٣/٧ ويستبدل بالجدول (FEL01) المرفق .

المادة الثالثة: يعمل بهذا القرار فور صدوره.

المادة الرابعة: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

بيروت، في ٤٤ نيسان ٢٠٢٠

حاكم مصرف لبنان


رياض توفيق سلامه

FEL 02

جدول تحديد قيمة القرض الاستثنائي وفقاً لهدف استعماله

قيمة القرض	هدف استعمال القرض
<ul style="list-style-type: none"> تساوي قيمة القرض الاستثنائي الممكн منحه قيمة السنادات المستحقة عن الاشهر المحددة في "المادة الرابعة عشرة مكرر" من هذا القرار. في حال كان الهدف من القرض الاستثنائي تسديد اقساط قروض بطاقات الإنتمان يقتضي أن يساوي القرض الاستثنائي قيمة دفعه الحد الأدنى (Minimum Payment) خلال الأشهر المذكورة. في حال كان العميل يستفيد من قرض مع دفعه سنوية أو نصف سنوية أو فصلية استحقت في الأشهر المذكورة، تساوي قيمة القرض الاستثنائي الممكن منحه ثلث قيمة الدفعة السنوية أو ثلثي قيمة الدفعة نصف السنوية أو ١٠٠٪ من قيمة الدفعة الفصلية. 	دفع السنادات المستحقة حصراً
<ul style="list-style-type: none"> تساوي قيمة القرض الاستثنائي الممكن منحه قيمة الرواتب المستحقة عن الاشهر المحددة في "المادة الرابعة عشرة مكرر" من هذا القرار بحد أقصى ثلث قيمة الرواتب السنوية المدققة (في حال توفرها) العائنة لعام ٢٠١٩. 	دفع الرواتب حصراً
<ul style="list-style-type: none"> تساوي قيمة القرض الاستثنائي لهذه النفقات التشغيلية الأخرى المنوی تسدیدها عن الاشهر المحددة في "المادة الرابعة عشرة مكرر" من هذا القرار بحد أقصى <u>القيمة الأقل</u> بين: هذه النفقات التشغيلية العائنة للاشهر الاربعة الأولى من عام ٢٠٢٠ (أي أشهر كانون الثاني وشباط وأذار ونيسان)؛ و ثلث قيمة هذه النفقات التشغيلية السنوية المدققة (في حال توفرها) العائنة لعام ٢٠١٩. 	تغطية النفقات التشغيلية الأخرى حصراً (بدلات الإيجار وفواتير الكهرباء والمياه والهاتف ...)
<ul style="list-style-type: none"> تساوي قيمة القرض الاستثنائي الممكن منحه لتغطية هذه الحاجات عن الاشهر المحددة في "المادة الرابعة عشرة مكرر" من هذا القرار بحد أقصى <u>القيمة الأقل</u> بين: كلفة البضاعة المباعة للاشهر الاربعة الأولى من عام ٢٠٢٠ (أي أشهر كانون الثاني وشباط وأذار ونيسان)؛ و ثلث كلفة البضاعة المباعة المدققة (في حال توفرها) العائنة لعام ٢٠١٩. 	تغطية حاجات انتاجية وحاجات الرأس المال التشغيلي، بما فيها الاعتمادات المستندية المستحقة حصراً (<u>دون الرواتب والنفقات التشغيلية الأخرى وسنادات القروض المستحقة</u>)

٤

٧

البعض المترافق طلب المستحقة من قوش استثنائية استناداً إلى المادة الرابعة عشرة مكرر من القرار الأساسي رقم 6116 تاريخ 1996/3/7

卷之三

5

الطبعة الأولى

EET '01

اسم المصرف / المؤسسة المالية:
الرقم على لائحة مصرف لبنان: